آراء
حول الخليج
العدد 111
سبتمبر - 2016

٤٠٠ باحث يناقشون قضايا الخليج في كامبريدج

مشروع كيري ـ لافروف: انتكاسة لحركة التاريخ

البرنامج النووي الإيراني بين التجاهل والاستهداف

ملف العدد:
العلاقات الخليجية ـ الهندية: المنافع المتبادلة والتحديات المحيطة

- مظلة بوذا المبتسم الغطاء النووي الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي
- نجاح العلاقات الخليجية - الهندية تحكمه المصالح وترتيب الأولويات
- استراتيجية الرياض - نيودلهي: تحييد إيران في مناطق القوى الناشئة
- ثلاثة مجالات لتوطين التكنولوجيا الهندية والوقود الحيوي في الخليج
- تفاهم خليجي - هندي لمكافحة الإرهاب ينطلق من أربعة ركائز أساسية
- إسرائيل تملأ الفراغ العربي في الهند وفقًا لتعظيم المصالح والبناء التدريجي
- ٤٢ مليار دولار صادرات الهند لدول الخليج .. والإمارات المستورد الأول
- العلاقات الهندية - الروسية استراتيجية والتعاون العسكري يعتمد على ثلاثة أبعاد
- الحرب النووية في شبه القارة الهندية تقتل مليارى إنسان وتدمر الحضارة البشرية

العلاقات الهندية ـ الروسية وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي

نيودلهي تعتبر الشراكة مع روسيا مصلحة وطنية غير قابلة للمساومة

تتمتع العلاقات الهندية الروسية بخصوصية شديدة، وتعتبر من الشراكات التاريخية الممتدة والمستقرة على مدى سبعة عقود رغم المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة من حولها، والتي كان أهمها وأبرزها تفكك الاتحاد السوفيتي وتحدي إعادة إطلاق الشراكة بين الهند وروسيا الاتحادية خلال حقبة التسعينات. فقد تأسست العلاقات بين البلدين في خضم استقلال شبه الجزيرة الهندية عام ١٩٤٧م، وفي عام ١٩٥٥م، تبادل الزعيمان نهرو وخرتشوف الزيارات، وأعلن الأخير التأييد السوفيتي للسيادة الهندية على كشمير، لتولد شراكة بين البلدين عميقة وهامة للطرفين، وتكلل بتوقيع معاهدة «السلام والصداقة والتعاون» بينهما عام ١٩٧١م.

د. نورهان الشيخ

ورغم انشغال روسيا بأزماتها الداخلية واندفاعها الملحوظ نحو الغرب مطلع التسعينات، فإن الهند كانت من الأولويات الخارجية القليلة التي جذبت الاهتمام الروسي، ووقع البلدان معاهدة «الصداقة والتعاون» في يناير ١٩٩٣م. وكانت الهند من أوائل الدول التي أبدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اهتمامًا بها عقب توليه السلطة، وجاءت زيارته الأولى لها في وقت مبكر في أكتوبر ٢٠٠٠م، وتم خلالها توقيع «إعلان الشراكة الاستراتيجية» بين البلدين. ومنذ ذلك الحين لم تنقطع القمم السنوية الثنائية بينهما، وخلال قمة عام ٢٠١٠م، بالهند تم الارتقاء بمستوى الشراكة بينهما إلى "الشراكة الاستراتيجية الخاصة والمميزة».

وتنظر روسيا للهند باعتبارها شريك استراتيجي هام وحجر زاوية في ضمان الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة جنوب ووسط آسيا، وتحتل العلاقة مع دلهي أولوية واضحة في أجندة السياسة الروسية، وتضمنت القمة السادس عشرة والأخيرة التي عقدت في موسكو في ديسمبر من العام الماضي، وكانت أول زيارة رسمية لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي لموسكو، رسالة واضحة حول ثبات التوجه نحو دفع العلاقات بين البلدين قدمًا، انعكست في الإعلان المشترك حول «الآفاق الجديدة للثقة المتبادلة» بينهما، وتوقيع سبع عشرة اتفاقية لتعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات، وقام الرئيس بوتين بإهداء رئيس وزراء الهند صفحة من مذكرات غاندى بخط يده، وسيف أثرى صنع في البنجال يعود إلى القرن ١٨، في إشارة رمزية إلى عمق العلاقات التي تربط البلدين.

و شهدت العلاقات الروسية الهندية طفرة ملحوظة على مدى العقد ونصف الماضيين، ووصلت لمستويات أقوى وأبعد مدى مما كانت عليه حتى خلال الحقبة السوفيتية، ويمكن بلورة التعاون الاستراتيجى بينهما في إطار خمسة محاور تعد الأبرز والأكثر أهمية.

أولها، التعاون العسكري التقني، الذي يمثل قلب الشراكة المتنامية بين الهند وروسيا والعمود الفقري لها ويتخذ ثلاثة أبعاد أساسية هي: التزويد بالأسلحة والمعدات العسكرية، والتصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا الروسية للهند، والتدريب ورفع كفاءة المقاتلين الهنود. فمن ناحية تعتمد ٧٠% من القوات المسلحة الهندية على الأسلحة وقطع الغيار الروسية، وتعتبر الهند أكبر سوق للسلاح الروسي، ووفقًا لتقديرات الهيأة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني، بلغت قيمة صادرات السلاح الروسية للهند حوالي ٤,٧ مليار دولار عام ٢٠١٤م. ويعود التعاون بين البلدين بجذوره إلى عام ١٩٦٧م حين حصلت الهند من الاتحاد السوفيتى على مقاتلات ميج ٢١، وكان لهذه الطائرات بالإضافة إلى ميج ٢٧ وسو ٣٠ الدور الأساسي في تشكيل سلاح الجو الهندي، وجعله رابع أكبر قوات جوية في العالم، بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين. وهناك لجنة للتعاون العسكرى التقنى

خريطة التحالفات الإقليمية والدولية تمر بمرحلة سيولة مع غياب الاستقطابات الأيديولوجية وطغيان البرجماتية

يرأسها وزيرا الدفاع في البلدين تجتمع سنويًا، وعقدت جلستها الخامسة عشر بموسكو في نوفمبر من العام الماضي، كما شارك وزير الدفاع الهندي في مؤتمر الأمن الدولي الخامس بموسكو في أبريل ٢٠١٦م.

وتتضح دلالة وأهمية التعاون العسكري بين البلدين ليس فقط في «كم» الأسلحة الروسية، ولكن في «نوعية» ما تقدمه روسيا للهند. وعلى سبيل المثال، اتفقت موسكو ودلهي عام ٢٠٠٤م، على تسليم هيكل حاملة الطائرات الروسية "الأميرال جورشكوف" للهند مجانا شريطة دفع قيمة تحديثها وتجهيزها بطائرات روسية الصنع لتتحول إلى حاملة الطائرات "فيكراماديتياINS" التي دخلت الخدمة في الهند عام ٢٠١٤. وخلال زيارة رئيس الوزراء الهندي، نارندرا مودي، لموسكو في ديسمبر من العام الماضي تم بحث صفقة تضم توريد ٥ منظومات «إس-٤٠٠» للهند، بقيمة إجمالية قد تتجاوز ٧ مليارات دولار. وسبق لموسكو أن أكدت أنها لن تورد «إس-٤٠٠» إلى الخارج، حتى إتمام تزويد قواتها المسلحة بهذه المنظومات الحديثة والذي بدأ منذ ٢٠٠٧م. لكن الرئيس بوتين وافق على تصدير "إس-٤٠٠" إلى الصين في صفقة استثنائية، كما تم نشرها في سوريا في أعقاب إسقاط تركيا للمقاتلة الروسية. ومن المعروف أن منظومة «إس-٤٠٠» من أحدث أنظمة الدفاع الجوي في روسيا، وقادرة على التصدى بفاعلية لجميع أنواع الأهداف الجوية، بما فيها الطائرات الحربية الاستراتيجية والتكتيكية، والصواريخ، والأهداف فوق الصوتية، ووسائل الهجوم الجوي الأخرى، وتستطيع الكشف عن أهداف جوية على مسافة تصل إلى ٤٠٠كم، وإسقاط صواريخ باليستية تكتيكية وصواريخ مجنحة وطائرات تكتيكية واستراتيجية على بعد ٦٠ كيلومترا.

كما يتضح عمق ومحورية العلاقة بين البلدين في كون روسيا الدولة الوحيدة التي تتعاون مع الهند في مجال التصنيع العسكرى المشترك ونقل التكنولوجيا الخاصة بذلك لدلهي، وهى الوحيدة التي تدعم مبادرة «يصنع في الهند» التي أطلقها رئيس الوزراء الهندي لتطوير الصناعات العسكرية الهندية. ويعمل في قطاع الصناعات العسكرية المشتركة حوالي ٣ ملايين عامل، وتمثل ٢٠% من إجمالي الإنتاج الصناعي في البلاد. ومن الأسلحة الروسية التي يتم تصنيعها وتطويرها في الهند المقاتلات الروسية مثل مروحيات كا-٢٢٦ تي، ومقاتلة تي-٥٠ الشبحية التي تنتمي إلى الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة، وتحديث طائرات «ميج-٢٩»، وطائرة نقل تكتيكية من نوع «إيل»، وخطة إنتاج أكثر من ١٠٠٠ دبابة من نوع «ت-٩٠أس». ويعمل البلدان منذ أواخر عام ١٩٩٠م،على إنتاج الصاروخ الروسي الهندي «براهموس» الأسرع من الصوت، وتم تسميته بهذا الاسم نسبة إلى نهرى براهمابوترا وموسكو، وهو صاروخ فريد من نوعه ويمكن إلحاقه وتركيبه في الغواصات والسفن والطائرات، ويصل مداه إلى ٣٠٠ كيلومتر، وقادر على إصابة الأهداف على ارتفاع ١٥ كيلومترًا، واعتمد بالفعل في البحرية الهندية.

يضاف إلى ما تقدم تدريب أفراد القوات المسلحة الهندية في المؤسسات التعليمية العسكرية الروسية، كما يجري البلدان مناورات عسكرية مشتركة، ومنها مناورات «أندرا» التي أُجريت على الأراضي الهندية بولاية راجستان شمال غربي الهند في نوفمبر من العام الماضي، بهدف صقل مهارات الجنود في عمليات مكافحة الإرهاب، وبناء القدرات العسكرية لمواجهة أي تهديدات محتملة من خلال التدريب على عمليات التخطيط المشترك والتطويق والتفتيش والبحث والإنقاذ والتدريبات التكتيكية المشتركة ومهارات استخدام الأسلحة الخاصة.

ثانيها، التعاون في مجال الطاقة، GC أكبر مستثمر هندي في روسيا، ولها استثمارات في مشروع «سخالين ١»، والذي يتم في إطاره توريد أكثر من مليون طن من النفط إلى الهند سنويًا. كما قامت المؤسسة بتوقيع مذكرة تفاهم في مايو ٢٠١٤م، مع شركة «روسنفت»، كبرى شركات النفط الروسية، للتعاون في مجال التنقيب المشترك واستكشاف وإنتاج النفط والغاز في المنطقة القطبية الشمالية، وتوقيع مذكرة تفاهم أخرى في يونيو من نفس العام ومن المعروف أن الهند من كبرى مستوردي الطاقة في العالم حيث تستورد ٨٠% من احتياجاتها النفطية، وتزداد هذه الاحتياجات باستمرار مع اتساع عملية التنمية وتسارع عملية النمو الاقتصادي بها، في حين أن روسيا هي أكبر مصدر للغاز وثاني أكبر مصدر للنفط في العالم ومن ثم يعتبر قطاع الطاقة من أبرز مجالات التعاون لتلاقي مصالح البلدين. وتخطط الهند إلى التحول للاعتماد بالكامل على الغاز الطبيعى والطاقة النووية خلال العقود الثلاثة القادمة، وتعتبر روسيا الشريك الأمثل في هذا الخصوص، وتأمل دلهي في إقامة خط لنقل الغاز من روسيا إلى الهند مباشرة عبر غرب الصين.

وهناك اهتمام متزايد من جانب الهند بالاستثمار في قطاع النفط والغاز الروسي، وشهدت الأعوام القليلة الماضية خطوات جادة من جانب الشركات الهندية في هذا الصدد. وتعد مؤسسة النفط والغاز الحكومية الهندية "ONجازبروم الروسية للتنقيب المشترك والتدريب وتطوير حقول النفط.

وفي مارس من العام الجاري، وقعت شركة «روسنفت» اتفاقًا مع ثلاث من الشركات الهندية العاملة في مجال الطاقة حصلت بمقتضاه الأخيرة على حوالي ٢٤% من مشروع تطوير حقول نفطية في الجزء الغربي من جمهورية ساخا ياقوتيا الروسية وحقول أخرى في روسيا. ووقعت شركة تاتا الهندية للطاقة اتفاقية مع وزارة تنمية الشرق الأقصى الروسية، في ديسمبر ٢٠١٥م، تتضمن مشروعات مشتركة للاستثمار في قطاع الطاقة في المنطقة. وتبدي عدد من الشركات الهندية اهتمامًا بالمرحلة الثانية من مشروع «يامال» الروسي للغاز الطبيعي المسال، وتجري محادثات مع «نوفاتيك»الروسية بهذا الخصوص، ولاستيراد شحنات الغاز الطبيعي المسال من موسكو. كما حصلت شركة «فيديش» على حصة قدرها ١٥% من مشروع Vankorneft الروسي بمقتضى اتفاق وقعته مع شركة «روسنفت» في سبتمبر ٢٠١٥م. وفي المقابل حصلت شركة «روسنفت» على حصة قدرها ٤٩% من مشروع مصفاة النفط Vadinar الهندي، وفق الاتفاق المبرم مع شركة إيسار الهندية في يوليو ٢٠١٥م، والذي يتضمن أيضًا توريد النفط الخام الى إيسار لمدة ١٠ أعوام.

روسيا تعتبر الهند شريك استراتيجي وحجر زاوية في ضمان الأمن الإقليمي بمنطقة جنوب ووسط آسيا

ثالثها، التعاون في المجال النووي، حيث تعتبر روسيا الشريك الأساس للهند في تطوير قدراتها النووية للاستخدامات السلمية، ورغم مباحثات الهند مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا لتطوير التعاون في هذا المجال فإن محاولات الهند لم تكلل بالنجاح حيث لم يقبل الغرب بطلبات الهند الخاصة بإشراك الهنود في إنشاء وتأمين المفاعلات، في حين قبلت روسيا بهذا.

وقد بدأت روسيا في بناء محطة الطاقة النووية كودانكولام (KKNPP) في الهند عام ٢٠٠٢م، ودخلت الوحدة الأولى من المحطة التشغيل في يوليو ٢٠١٣م، وتم الانتهاء من اختبارات الوحدة الثانية من المفاعل في يوليو الماضي، ويخطط الجانبان لإنشاء ٦ وحدات جديدة على الأقل للطاقة النووية خلال العقدين القادمين، وتم بالفعل توقيع اتفاقية إطارية لبناء الوحدتين الثالثة والرابعة عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع أن يتم توقيع الاتفاقية الإطارية للوحدتين ٥ و٦ خلال العام الجاري. وكانت وزارة الطاقة الذرية الهندية قد وقعت مع شركة روس آتوم الروسية «الرؤية الاستراتيجية لتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية» بين الهند وروسيا في ديسمبر ٢٠١٤م، تلي ذلك إبرام اتفاق بشأن توطين صناعة المعدات النووية في الهند خلال القمة السنوية للبلدين في ديسمبر ٢٠١٥م.

رابعها، التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء، وقد تم الاحتفال العام الماضي بذكرى مرور أربعين عامًا على إطلاق أول قمر صناعي هندي "أريابهاتا" على متن مركبة الإطلاق السوفيتية "سويوز". وفي عام ٢٠٠٧م، وقعت الهند وروسيا اتفاقية إطارية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، بما في ذلك إطلاق الأقمار الصناعية، والملاحة والاستشعار عن بعد وغيرها من التطبيقات العلمية والمجتمعية. وفي يونيو ٢٠١٥م، وقعت وكالات الفضاء في البلدين مذكرة تفاهم حول توسيع التعاون في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، والتعاون في مجال التكنولوجيات القائمة على الملاحة عبر الأقمار الصناعية.

خامسها، التعاون في المجال الاقتصادي بشقيه الاستثماري والتجاري، والذي لايقل أهمية للبلدين عن المجالات الاستراتيجية السابق الإشارة إليها، وقد بلغ متوسط الاستثمارات المتبادلة بين البلدين في ديسمبر ٢٠١٥م، نحو ١١ مليار دولار، منها حوالى ٨ مليارات دولار استثمارات هندية في روسيا، و٣ مليارات دولار استثمارات روسية في الهند، ويعمل الجانبان على زيادتها إلى ٣٠-٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥م. وتستدعي روسيا الاستثمارات الآسيوية عامة ومنها تلك الهندية في شبه جزيرة القرم بعد ضمها لروسيا وسعي الأخيرة للنهوض بها وتحويلها إلى سوق سياحي كبير، نظرًا للصعوبات التي تواجه عملية جذب الاستثمارات الأوروبية بسبب العقوبات المفروضة على روسيا.

أما التبادل التجاري بين البلدين فبلغ حوالي ١٠ مليارات دولار العام الماضي، ويسعى البلدان لزيادته إلى ٣٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، يساعدهما في ذلك اتجاه الهند لزيادة صادراتها من المنتجات الزراعية لروسيا بعد قرار الأخيرة حظر استيراد المنتجات الزراعية من أوروبا ردًا على العقوبات الأوروبية تجاه موسكو من ناحية، وبدأ المحادثات بين الهند والاتحاد الأوراسي في يونيو ٢٠١٥م، لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين من ناحية أخرى، وقد تم توقيع الاتفاقية الإطارية الخاصة بذلك على هامش منتدى بطرسبرج الاقتصادى الدولى في يونيو الماضي. ومن المعروف أن الاتحاد الأوراسي تم إعلانه بمبادرة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتأسيس اتحاد اقتصادى بين الجمهوريات السوفيتية السابقة، على غرار الاتحاد الأوروبى، ويضم حاليًا كل من روسيا وبلوروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرجيزستان.

ولاشك أن التعاون بين البلدين في مختلف المجالات على النحو السابق بيانه يمثل رابط عضوي بينهما، يدعمه ويعضده تطور ملحوظ في الأطر التي تجمعهما معًا، فمن رحم المثلث

الاستراتيجي «روسيا – الهند – الصين»، الذي دعا إليه وزير الخارجية الروسي الأسبق، يفجيني بريماكوف، عام ١٩٩٨م، تطورت عدة أطر تجمع البلدين وأبرزها مجموعة «ريك» (RIC)، ومجموعة «بريكس» (BRICS)، ومنظمة شنجهاي للتعاون. وتضم مجموعة «ريك» كل من الهند وروسيا والصين، وتجتمع سنويًا على مستوى وزراء الخارجية، وكان اجتماعها الرابع عشر والأخير في موسكو في ١٨ أبريل الماضي. وعُقدت قمة شنجهاي الأخيرة في طشقند بأوزبكستان في ٢٤ يونيو ٢٠١٦م، ومن المعروف أن المنظمة بدأت كمجموعة عام ١٩٩٦م، بهدف أساسي هو مواجهة الحركات المتطرفة والإرهابية، ومحاربة الجريمة وتجارة المخدرات، وتضم روسيا والصين و الهند وباكستان وأربعة من دول آسيا الوسطى، وتعد فاعل أمني مؤثر في منطقة أوراسيا، ونادي نووي جديد يضم روسيا والصين والهند وباكستان في مواجهة النادي النووي التقليدي الذي تتزعمه الولايات المتحدة ويضم حلفاءها الغربيين في حلف شمال الأطلسي.

أما مجموعة بريكس التي ظهرت للوجود عام ٢٠٠٩م، وتضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، فقد أصبحت تجمع اقتصادي هام تستأثر دوله بأكثر من ربع الناتج المحلي العالمي وأكثر من ١٦% من التجارة العالمية، وحوالي ٣٠% من مساحة اليابسة، و٤٤% من عدد سكان العالم، وحوالي ١١% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، وأكثر من ٤٠% من الإنتاج العالمي من الطاقة. وقد قامت المجموعة بتأسيس بنك بريكس للتنمية وصندوق الاحتياطي النقدي لمواجهة آثار التقلبات في أسواق المال، برأسمال ٢٠٠ مليار دولار للمؤسستين. وقد تم اختيار «كوندابور فامان كاماتخا»، الهندي الجنسية لرئاسة البنك، ومدينة شنغهاي الصينية لتكون مقرًا له. وبدأ البنك في يوليو الماضي في طرح سندات «خضراء» بقيمة ٣ مليارات يوان (حوالي نصف مليار دولار) في السوق الصينية، تستخدم في توفير التمويل اللازم لمشاريع الطاقة النظيفة والنقل ومشاريع أخرى منخفضة الانبعاثات الكربونية، كما تساعد البلدين على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، في الوقت الذي تدر فيه عائدات أكيدة على المستثمرين، ويشهد هذا النوع من السندات شعبية كبيرة ونموًا سريعًا في السنوات الأخيرة. وسوف تستضيف الهند قمة بريكس القادمة في «جوا» منتصف أكتوبر المقبل.

على صعيد أخر تدعم روسيا إنضمام الهند إلى «مجموعة الموردين النوويين» (NSG)، وهي مجموعة من الدول الموردة للمواد النووية التي تسعى إلى منع انتشار الأسلحة النووية عن طريق التحكم في تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها لتصنيع أسلحة نووية، وتأسست ردًا على التجربة النووية الهندية في مايو ١٩٧٤م، وتضم حاليًا ٤٨ دولة منها روسيا وجنوب إفريقيا وعدد كبير من الدول الغربية والصين، وتقود الأخيرة المعارضة لانضمام الهند للمجموعة.

في ضوء ما تقدم، فإن العلاقات بين الهند وروسيا مرشحة للتطور في المستقبل، وهو ما عكسته بوضوح القمة الأخيرة بين زعيمي البلدين بموسكو في ديسمبر الماضي، وذلك رغم ما يشير إليه البعض من حدوث تحول في السياسة الهندية باتجاه شراكة أكبر مع الغرب وواشنطن قد تكون على حساب شراكتها مع روسيا. ويستند هؤلاء إلى تكرار زيارات رئيس وزراء الهند، ناريندرا مودي، لكل من الولايات المتحدة وفرنسا، والصفقات التي أبرمتها دلهي مع الولايات المتحدة وفرنسا واسرائيل واتجاهها لتعاون عسكري أوسع نطاقًا مع هذه الدول. فخلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٥ م، وقعت الهند إجمالي ٦٧ عقدًا لتوريد الأسلحة منها ١٨ عقدًا مع روسيا، و١٣ مع الولايات المتحدة و٦ مع فرنسا، إلى جانب مجموعة أخرى من الدول منها إسرائيل، ومن هذه الصفقات تلك الخاصة بشراء الهند ٣٦ طائرة مقاتلة فرنسية الصنع من طراز رافال، وهي الصفقة التي تم بحثها خلال زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى الهند في يناير من العام الجاري، وتقدر قيمتها بـ ٩ مليارات دولار. أيضًا إجراء مناورات «مالابار» المشتركة بين الهند والولايات المتحدة واليابان في أكتوبر ٢٠١٥م، قبالة الساحل الشرقي للهند، والتي شاركت فيها حاملة الطائرات الأمريكية «تيودور روزفلت» وطراد يحمل صواريخ وغواصة تعمل بالطاقة النووية.

كما يشير البعض الآخر إلى التطور في العلاقات الروسية الباكستانية والتأثير المحتمل لذلك على العلاقات بين موسكو ودلهي حيث أصبحت العلاقات بين روسيا وباكستان أكثر دفئًا مقارنة بما كانت عليه في عقود سابقة حين ساد التوتر العلاقة بينهما، وكانت باكستان من بين الدول التي تحظر روسيا تصدير السلاح إليها نتيجة دعم باكستان «للمجاهدين» الأفغان ضد السوفييت، وتم في هذا الإطار توقيع اتفاق للتعاون العسكري التقني بين البلدين عام ٢٠١٤م، وطرح مشروع بناء خط أنابيب لنقل الغاز الروسي إلى باكستان بطول ١١٠٠ كم وتكلفة تقدر بحوالي ٢ مليار دولار، الأمر الذي يمثل تحولاً هامًا في العلاقات الروسية الباكستانية.

إلا أن كلًا من موسكو ودلهي تؤكدان عمق الشراكة بينهما واستقرارها وعزم البلدين على تطويرها مستقبلاً لما فيه مصلحة البلدين. وخلال مؤتمر صحفي لوزيرة الخارجية الهندية في ٢٠ يونيو الماضي، وردًا على سؤال مباشر حول إمكانية تحول الهند عن الشراكة مع روسيا، أكدت سوشما سواراج أن العلاقات المتنامية بين الهند والولايات المتحدة في المجال العسكري وغيره من المجالات لن تكون على حساب علاقات «الصداقة» مع

روسيا، وأن القضايا المتعلقة بالمصلحة الوطنية للهند وإلتزاماتها الخارجية غير قابلة للمساومة.

وسبق وأن رفضت الهند الانضمام إلى العقوبات التي فرضتها واشنطن وحلفاؤها في أوروبا وآسيا على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، وشاركت قوات هندية في احتفال موسكو بالذكرى السبعين للانتصار في الحرب الوطنية العظمى في ٩ مايو ٢٠١٥م، رغم الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة على مختلف الدول وخاصة حلفائها لمنعهم من المشاركة في الاحتفالات الروسية، وكانت قوات من دول حلف شمال الأطلسي منها فرنسا وبريطانيا وبولندا والولايات المتحدة ذاتها قد شاركت لأول مرة في الاحتفالات الروسية بالذكرى الخامسة والستين للنصر على النازية عام ٢٠١٠م.

إن الشراكة الروسية الهندية نضجت واكتسبت قوة واستقرار تكفل لها الاستمرارية والتطور في المستقبل، وستظل لها الأولوية على أجندة الطرفين، انطلاقًا من اعتبارات برجماتية ومصلحية بحتة، وستستمر الهند نموذجًا للتوازن الفعال في سياستها الخارجية، حيث احتفظت بروابطها الاستراتيجية العميقة وشراكتها مع موسكو، في الوقت الذي قامت بتطوير علاقات دافئة ومتنامية مع الغرب وخاصة واشنطن. ويطرح هذا التساؤل حول أثر الشراكة الحالية والمتصاعدة مستقبلاً بين موسكو ودلهي على دول الخليج العربي؟.

وتبرز في هذا الإطار جملة من التداعيات المحتملة، فمن ناحية تعزز مثل هذه الشراكة من التغلغل والهيمنة الروسية على سوق الطاقة الهندي وغيره من الأسواق الآسيوية التي بدأت روسيا في سد احتياجاتها المتزايدة من النفط، ومد خطوط نقل مباشرة للغاز الطبيعي أكثر جدوى اقتصاديًا بالنسبة لهذه الدول. وقد يؤثر هذا على فرص دول الخليج في الأسواق الآسيوية التي تعد مستوردًا رئيسيًا للنفط الخليجي.

وعلى الصعيد السياسي، ليس من المتصور في ضوء التقارب والشراكة الاستراتيجية العميقة بين البلدين، أن تتخذ الهند مواقف مناقضة لروسيا أو تجاهر بانتقاد السياسة الروسية خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. فمواقف البلدان تبدو متقاربة وربما متطابقة فيما يتعلق بالقضية السورية، وكذلك الحال فيما يتعلق بالجماعات التي تعد إرهابية، وخطر «داعش» و«جبهة النصرة» والتنظيمات الإرهابية الأخرى المنضوية تحت لوائهما، وضرورة مكافحة الإرهاب واقتلاعه من جذوره، الأمر الذي يمثل دعمًا سياسيًا هامًا لروسيا، ويجعل الأخيرة أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية بشأن مواقفها في سوريا وغيرها من الملفات الشرق أوسطية.

من ناحية أخرى، قد تؤدي العلاقات الاستراتيجية بين روسيا والهند في إطار منظمة شنجهاى للتعاون، التي تضم إيران كمراقب ومن المنتظر قبول عضويتها الكاملة في المنظمة بعد رفع العقوبات الدولية عنها، إلى دعم التعاون الأمني والاستراتيجي والاقتصادي بين الهند وإيران، التي تعد بدورها شريكًا استراتيجيًا لموسكو. وعلى سبيل المثال، مهد لقاء رئيس الوزراء الهندي والرئيس الإيراني في مدينة أوفا الروسية على هامش قمة منظمة شنجهاي في يوليو ٢٠١٥م، لأول زيارة لرئيس وزراء الهند لطهران منذ خمسة عشر عامًا في مايو الماضي. ومن المعروف أن إيران كانت ثاني أكبر مصدر للنفط الخام الى الهند حتى أواخر عام ٢٠١١م، عندما أجبرت العقوبات نيودلهي على الحد من اعتمادها على إيران، ويتم بحث العديد من المشروعات المشتركة بين البلدين منها، تطوير ميناء جابهار ومد أنبوب لنقل الغاز منه إلى ولاية كجرات الهندية، ومشروع «ممر الشمال الجنوب» الدولي الذي يربط سان بطرسبرج الروسية وشمال أوروبا بميناء مومباى الهندي، بطول ٧٢٠٠ كيلومتر، عبر الساحل الغربي لبحر قزوين من روسيا إلى إيران عبر الأراضي الأذربيجانية. ولاشك أن مثل هذه المشروعات ستعزز من وضع إيران الإقليمي، وتجعلها مركز إقليمي للترانزيت، وتمنحها ظهير سياسي واستراتيجي، ومجال اقتصادي حيوي يضيف الكثير لقدراتها.

على صعيد آخر، تعد العلاقات الاستراتيجية بين روسيا والهند أحد قدمين ترتكز عليهما كتلة آسيوية صاعدة وبقوة شرق الخليج، وتمثل العلاقات الروسية الصينية القدم الثانية، الأمر الذي قد يجعل منطقة الخليج محصورة بين نفوذين ضاغطين، ويقلل من فرصها المتاحة للمناورة خاصة مع نجاح إيران في دمج نفسها أمنيًا واقتصاديًا في هذه الكتلة الصاعدة. إن خريطة التحالفات الإقليمية والدولية تمر بمرحلة سيولة واضحة مع غياب الاستقطابات الأيديولوجية وطغيان البرجماتية كمحدد أساسي لسياسات الدول وتوجهاتها الخارجية، وبقدر ما يتيح ذلك فرصًا لبعض الأطراف لإعادة ترتيب العلاقات وبناء شراكات تخدم مصالحها وتطلعاتها، فإنه يمثل تحد لأطراف أخرى، ويفرض عليها التحرك السريع في ضوء فهم عميق للمتغيرات، ورؤية واضحة للأولويات، وتحديد دقيق للحلفاء والشركاء الفعليين والمحتملين، على النحو الذي يعظم مكاسبها الاقتصادية ومكانتها الاستراتيجية.

*أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.